الامن. وبالنسبة الى هذا اليمين المجنون، لم يعد الليكود هو الواجهة التي يمكن الاعتماد عليها؛ كما بات يطلق على شامير اسم ' خائن ' ؛ وهو، بدوره، اطلق على المستوطنين اسم ' مجانين ' ... والواقع ان غوش ايمونيم قد خاب أملها في الليكود، وبالذات في اسحق شامير. فالليكود ـ في نظر بعض المتحدثين باسم غوش ايمونيم ـ اصبح حزب وسط، ولا يمثّل، كثيراً، المعسكر القومي...» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٩).

وفي السياق ذاته، كتب آخر: «يقام أمام عيوننا كيان جديد؛ كيان للمستوطنين. وهذا الكيان يعدّ نفسه لخوض حرب حول [الضفة الفلسطينية]. لن تكون هذه الحرب حرباً ايديولوجية، او سياسية. لقد يئسوا، منذ زمن، من قدرتهم على جذب الجماهير الى الفكرة المجنونة، والتضحية بكل شيء، بما فيه النظام الديمقراطي وسلطة القانون على مذبح التمسّك بالمناطق [المحتلة]. وكلما امعنوا النظر الى الواقع الدولي، والى اصرار المنتفضين في المناطق [المحتلة]، تتعالى اصواتهم لتنظيم أنفسهم، ليس بالضرورة عبر التفكير بقوانين اسرائيل، بل، على العكس، هناك مؤشرات كثيرة تشير الى حركة سرية جديدة وتكديس السلاح؛ وكل هذا يتم تحت سمع وبصر اوساط الامن، التي باتت تخشى العمل ضدهم وفقاً للقانون» (بنحاس عنباري، **المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٨٩).

شاركه في هذا الرأي، مارك غيفن، حيث كتب: «في هذه الايام، يقام حكم ذاتي في الضفة [الفلسطينية]. القصد ليس ذلك الحكم الذاتي الذي يحاول شامير اغراء الفلسطينيين به... مقابل التنازل عن حق تقرير المصير... وعن حلمهم بانهاء الاحتلال الاسرائيلي، وانسحاب الجيش الاسرائيلي من مناطق ' الوديعة ' ، أي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة.

«بدلاً من هذا، ودون أي قرار رسمي، تقام سلطة ذاتية للمستوطنين. وقد تمّ الامر على مراحل، ومن خلال استغلال ضعف السلطة المركزية، أي سلطة قوات الامن الاسرائيلية، التي، وفقاً لميثاق جنيف، تتحمّل مسؤولية ما يحصل في المناطق [المحتلة]. ومن وجهة نظر أوساط مسلّحة بين المستوطنين، الذين يسمع صوتهم في هذه الأيام، فان هذه المنطقة محتلة من قبل الفلسطينيين.

«في المرحلة الاولى، حاولوا امتحان حكومة شامير، فقاموا بتنظيم التظاهرات والاضراب عن الطعام... لكي يؤكدوا مسؤوليته، ومسؤولية حكومته، عن تدهور الوضع الامني في الضفة...

«المرحلة الثانية، ضعضعة مكانة قوات الامن والجيش الاسرائيلي والشرطة في المناطق [المحتلة]، حيث يعتبرون ان حرب الجيش الاسرائيلي ضد الانتفاضة، التي ذهب ضحيتها مئات الضحايا وآلاف الجرحى وعدد مشابه من المعتقلين في معسكرات الاعتقال، هي بمثابة افلاس لقوات الامن. وحسب اعتقادهم يمكن، ويجب، القضاء على الانتفاضة بالضربة القاضية» (**المصدر نفسه**).

الممارسات العدوانية

من ابرز الآثار التي فرضها واقع الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة اعادة احياء «الخط الاخضر»، أي حدود العام ١٩٦٧، التي شطبت خلال مراحل الاندماج المبرمج بين الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وبين المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، حيث اصبح وجود المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع مرتهناً بتواجد الجيش الاسرائيلي المكثّف والدائم في هذه المناطق. فعلى أرضية الممارسات الاستفزازية والعدوانية من جانب المستوطنين اليهود على السكان العرب الفلسطينيين، وعلى ممتلكاتهم، خلال مسيرة الانتفاضة، اصبحت امكانية التعايش بين المستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين في حكم المنتهية داخل هذه المناطق. يضاف الى ذلك، وقوف الجيش الاسرائيلي، بشكل شبه دائم، الى جانب المستوطنين وعدم ردعهم بالقدر الكاف، الامر الذي شجّعهم على الاستمرار في ممارساتهم القمعية والوحشية التي وصلت ذروتها باطلاق نيران اسلحتهم على الاطفال والنساء والشبان والشيوخ العرب.

وفي هذا الصدد، أشارت عضو الكنيست حايكا غروسمان (مبام)، في رسالة بعثت بها الى وزير الدفاع الاسرائيلي، رابين، الى ممارسات المستوطنين، التي تدفع الى استفزاز العرب وتحريضهم على القيام